وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار

كلية التربية الأساسية-حديثة

قسم التاريخ

اسم التدريسي : علي احمد مهنا

الدرجة العلمية : الدكتوراه

المادة : قضايا ومشكلات عربية معاصرة

اسم المحاضرة : انتخابات المجلس النيابي للاسكندرونة

Lecture Name : Elections to the Parliament of Alexandretta

المحاضرة الرابعة

رابعا : انتخابات المجلس النيابي للاسكندرونة

- التمهيد للانتخابات

جاء ضمن قرارات مجلس عصبة الأمم في ٢٩ نايس ١٩٣٧ تكليف لجنة خاصة يعين اعضاؤها من قبل رئيس المجلس مهمتها وضع مسودة قانون الانتخابات المزمع اجراؤه في الاسكندرونة، والاشراف على الانتخابات وعليه فقد عين رئيس المجلس اعضاء هذه اللجنة في 4 تشرين الأول ١٩٣٧ من مثل بريطانيا رئيسا وعضوية كل من بلجيكا وهولندا والترويج وسويسرا وبعد أن أمضت اللجنة ما يريد على الشهر (١٤ تشرين الاول – ١٩ تشرين الثاني) عادت إلى مقرها في جنيف وعقدت عددا من الاجتماعات للفترة من ٣٠ تشرين الثاني – ١٠ كانون الأول حتى انتهت من وضع شروع قانون الانتخابات الأولى او التعليمات للانتخابات الاولى ،باشرت اللجنة المكلفة بالاشراف على الانتخابات أعمالها في كانون الأول ١٩٣٧، وحددت مواعيد التسجيل واجراء الانتخابات مرحلتيها الأولى في 28 آذار على أن تنتهي انتخابات المرحلة الثانية في ١٢ و ١٥ نيسان ١٩٣٨ عملاً بقرار مجلس العصبة في ٢٩ مايس ١٩٣٧ وارسلت اللجنة عبر السكرتير العام للعصبة صورة قانون الانتخابات لاطلاع الدولة المندية عليه وايقاف القوانين المرعبة.

-اجراء الانتخابات والموقف التركي

باشرت الحملة الانتخابات عملية تسجيل الناخبين في ٣ أب ١٩٣٨ وسط جو مشوب بالتوتر والانقسامات، وبعد أن أصبحت المظاهر التركية تعني على الاسكندرونة, كان يصبح يوم الاحد عطلة بدلاً من يوم الجمعة، أو الاحتفال بالاعياد الوطنية التركية

اندفع العرب لانتخابات المجلس باعتبارهم الاكثرية واعتقدوا أن اكثرية النواب العرب تقرر صبغة اللواء العربية وبالفعل فبرغم الصعوبات والدعاية التركية الجميلة فقد حصل العرب على الاكثرية في خطوات التسجيل الأولى في كل مدينتي الاسكندرونة وانطاكية اذ بلغ عددهم في الأولى ضعف عدد الاتراك . وهو في انطاكية وعدداً لا يستهان به في قرقخان وبعض القرى العربية رغم ان عدداً كبيراً لم يسجل عند وقف التسجيل

ولما بات واضحاً أن استمرار التسجيل سيؤدي إلى فوز العرب ، وبعد أن أثبت أساليب الضغط والتهديد والدعاية التركية فشلها في تغيير مجرى الإنتخابات، عند الاتراك بدعم من

الحكومة التركية إلى اثارة المشكلات بهدف عرقلة سير الانتخابات ونجم عن ذلك العديد من الصدامات المسلحة بين العرب والاتراك .وبعد اثارتها للمشاكل في طريق الانتخابات عمدت الحكومة التركية الى التهديد باحتلال الاسكندرونة ، وقد غطت الصحافة التركية نبأ اجتماع كمال اتاتورك مجلس الوزراء وحضور رئيس اركان الجيش لهذا الاجتماع لدراسة الاوضاع في الاسكندرونة من جهة أخرى لم تعمل الحكومة التركية أرسال احتجاجها الرسمي على لجنة الانتخابات الأولى الى مجلس عصبة الأمم في ٢٢ حزيران ١٩٣٨ واتهامها بالاحتياز للعرب .وعليه فأن الاسباب التي حملت فرنسا على الغاء مصادقتها على معاهدة ١٩٣٦ مع سورية ولبنان هي الاسباب ذاتها التي ادت بها الى الاخبار الى الجانب التركي و مطاليبه في الاسكندرونة ، بعد أن بات واضحاً أن تركية متعد أجراء حل مرض لها في الاسكندرونة هو الثمن الوحيد الذي تقبل به لقاء ربط مصيرها بمصير فرنسا .
ولأستكمال الانتخابات أعلنت حالة الطوارئ في ٣ حزيران ١٩٣٨ ، واعلن فتح عملية تسجيل الناخبين مجدداً، ولكن تحت اشراف لجنة فرنسية تركية الأمر الذي فسح المجال لتزوير الانتخابات لصالح الاتراك مما اثار احتجاج اللجنة الدولية التابعة لعصبة الأمم، وأوقفت اعمالها وغادرت الاسكندرونة في ٢٩ حزيران ١٩٣٨ ووجهت اتهاماتها لفرنسا بالتدخل في الانتخابات ضد العناصر غير التركية واعتدائها على حرية التصويت بجهود منظمه عن طريق القاء القبض على الناخبين العرب.

- استئناف الأنتخابات في ظل التفاهم الفرنسي – التركي

بينما كانت الاسكندرونة تواجه هذه التطورات، كانت المفاوضات مستمرة بين السفير الفرنسي في أنقرة «بونسو ، والدكتور توفيق رشدي آراس وزير خارجية تركيا النسوية خلافاتها وفي مقدمتها مشكلة الانتخابات. وقد توصل الجانبان الى عقد معاهدة في : تموز ١٩٣٨ تم توجيها الاتفاق على أشراك الحكومة التركية في حفظ الامن الداخلي ومراقبة سير الانتخابات وضمان حصول أكثرية تركية في محلي اللواء التشيلي .وفي ظل هذه الظروف الشاذة كانت الانتخابات تجري تحت أشراف لجنة فرنسية – تركية متعاونة حتى ظهرت النتائج المزيفة ، للانتخابات على حد تعبير السياسي والمؤرخ جورج لنتوفيكي فقد حصل الاتراك على ٣٥,٨٤٧ صوتاً أو ما نسبته ٢٦٣ من سكان الاسكندرونة الأمر الذي كان يعني ان الاتراك سيحصلون على أكثرية المقاعد « الأربعون ، في مجلس اللواء. وبالفعل فقد حصلوا وفق نظام الانتخاب على (٢٢) مقعداً من أصل (٤٠) وحصل العرب على (١٦) مقعداً وحصل الأرمن على مقعدين، وهكذا نجح الاتراك في الحصول على أكثرية رسمية في مجلس اللواء، الذي عدت بمثابة أول حكومة في اللواء .

- فصل الاسكندرونة عن سوريا

المنطقة لم تكن جمهورية هاتاي، الا حكماً فرنسياً وتركيا الغرض منه تمهيد الاوضاع لتسليم اللواء الى تركيا، ولم تستمر هذه الجمهورية اكثر من عام واحد حق تم فصلها عن سوريا ، او اعقب ظهور هذا الكبار هياج شديد استهدف ضم المنطقه الى الاراضي التركية كان لتطور الأوضاع في أوربا أثره في مثل هذا للانهاء المصلحي بين الفرنسيين والاتراك بشأن الاسكندرونة ، فقد بلغت المطالب النازية في منطقة السوديت في تشيكوسلوفاكيا ذروتها، ناهيك عن الخطر الايطالي المتزايد في البحر المتوسط، وقد زادت مثل هذه التطورات من مبررات التفاهم بين فرنسا وتركيا واستكمال مفاوضاتها لتسوية نهائية بشأن الاسكندرونة وعليه أجرت وزارة الخارجية التركية عدة اتصالات بالسفارة الفرنسية في أنقرة للاسراع في الحصول على قرار فرنسي بالتنازل عن الاسكندرونة ، وقد جرت هذه المفاوضات طوراً مع السفير الفرنسي ديونو ، ، وطوراً خلفه السفير د ميغلي » . والحقيقة ان الاخير لعب دوراً ملموساً في اقناع حكومته للإسراع في استجابتها للمطاليب التركية وكسب موقف تركيا نهائياً والحيلولة دون اتجاهها نحو محور روما – برلين. ولعل في الاتصالات التي اشار لها الدكتور علي محافظة بين د ميغلي ، وحكومته ما يوضح ابعاد الموقف الفرنسي حينئذ .أما بشأن الانسحاب الفرنسي من الاسكندرونة فقد حدد في يوم ٢٣ تمور حيث يستلم الاتراك الاسكندرونة بصورة كاملة. وقد جاء اتخاذ هذه الخطوة بعد ان قضى الفرنسيون على الحكم الوطني في سورية والذي كانت تتزعمه و الكتلة الوطنية ، وذلك ببضعة عشر يوماً .

وكان المجلس التمثيلي في الاسكندرونة قد عقد اجتماعاً في ٢٦ حزيران ١٩٣٩ قرر خلاله الموافقة على ما تم في تقرير مصير اللواء. وهكذا أصبحت الاسكندرونة ولاية تركية بصورة رسمية ، وعند وصول الوالي التركي الى اللواء لاستلام سلطاته استقبله قائد القوات الفرنسيه في المنطقه وهنأه بمناسبة ضم المنطقه الى الاراضي التركيه.

ـ المواقف المختلفة من قضية الاسكندرونة

أ – الموقف العربي السوري :

1 – الموقف السوري

أخذت قضية الاسكندرونة ابعادها مشكلة دولية وعربية بعد التوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية عام ١٩٣٦ ، ذلك أن المعاهدة ما منعته من الاستقلال السورية، فانها أقرت ارتباط الاسكندرونة بها استناداً للمعاهدات والاتفاقيات التي سبقت معاهدة ١٩٣٦ كما تقدم. وعليه فان الموقف التركي هو الآخر أخذ أبعاداً جديدة شكلت تهديداً واضحاً لمصير الاسكندرونة وازدادت خطورته، بعد تراجع الموقف الفرنسي الذي يرتبط دون شك تحيطه الاوربي والاوضاع الجديدة التي رافقت ظهور الانظمة النارية والفاشية في اوربا وكان من الطبيعي أن يتبلور موقف عربي حكومياً كان او شعبياً بعد أن أصبح مصير الاسكندرونة مرهوناً لصراع الدول ومصالحها غير

ان الموقف الفرنسي لم يكن حريصاً في معالجته لقضية الاسكندرونة على الاقل مد عام ١٩٣٧ ، بل كانت فرنسا عاجزة عن اطلاع الحكومة السورية بكامل الحقيقة عن التنازلات التي أخذت تبديها بهدف كسب تركيا ضد محور برلين-روما. وفي ضوء التصور أعلاه يمكن متابعة الموقف الرسمي للحكومة السورية من قضية الاسكندرونة والذي وردت بعض ملامحه في الصفحات السابقة

كان الوفد السوري الذي يمثل الكتلة الوطنية » المشارك في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ قد عبر عن موقفه أزاء قضية الاسكندرونة خلال مروره بالاراضي التركية. فبينما كانت المفاوضات الفرنسيه التركيه جاريه في اروقه عصبه الامم للاتفاق على مايرضي الحكومه التركيه من حلول سافر في ربيع عام ١٩٣٧ وفد حكومي سوري برئاسة السيد ، جميل مردم ، رئيس الوزارة السورية . وتباحث مع الحكومة التركية ولكن دون نتيجة، أو كان الاتراك على ثقة من تطور الموقف لصالحهم

وأعربت الحكومة السورية عن احتجاجها الشديد لقرار مجلس العصبة الصادر في ٢٩ مايس ١٩٣٧ ما تضمنه من حلول تكرس المصالح والاهداف التركية في الاسكندرونة، وانتقدت فرنسا انتقاداً مراً لتخليها عن سورية ترضية لتركيا وأعلن البرلمان السوري رفضه الوضع الأسكندرونة الجديد وبادر بعض اعضائه أحسان الجابري وفخري البارودي الى مخاطبة رئيس مجلس العصبة . وضموا مذكراتهم الحجج التاريخية والجغرافية التي تثبت ارتباط الاسكندرونة سورية وتعد المزاعم التركية وعبروا عن ثقتهم بانتصار العدالة هذه المرة مثلا انتصرت في قضية الموصل أعضائه

وبعثت الحكومة السورية تذكرة رسمية الى الحكومة العربية في حزيران ١٩٣٧ قدت فيها معنويات قرار مجلس العصبة فأوضحت أن نظام اللواء الجديد يفصل من الرقابة السورية مقاطعة سورية خالصة بعمل التاريخ والعنصر واللغة الغالبة والوقائع الدينية ومعاهدات ما بعد الحرب ، وأوضحت أن « مرفأ الاسكندرونة منفذ بحري لوطن كتب عليه الا يستطيع العيش الا بوحدة وثيقة مع اللواء . بفعل الحياة الاقتصادية التي تربط اللواء بسورية.

د أن منح اللواء أستقلالاً تاماً في شؤونه الداخلية يعني تجاهل معنى الاعتراف لسورية باستقلالها، الذي أوصت بتحقيقه الفقرة : من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ، والدي أبدته المعاهدة السورية الفرنسية لعام ١٩٣٦ رسمياً.

وأضافت المذكرة السورية ، أنه مما يؤلم سورية ، وهي على أهبة الدخول في عصبة الاسم أن تجد نفسها منتقصه عروبة من حق التشريع والادارة والقضاء في جزء من أرضها أن سوريا لا يمكنها أن ترضى بسروال سيادتها الداخلية عن أهم بقعة من أرضها وإن كرامتها ومصالحها الحيوية لتأبى عليها ذلك .

وتناولت المذكرة نقد نظام اللواء الذي تضمه قرار العصبة من حيث تقييد سيادة سورية الخارجية التي يعترض أن تطبق على جميع أراضيها وإن وضع كيان خاص للواء. وتضمنت المذكرة السورية أحتجاج سورية الشديد الحرمانها من ادخال وسائل الدفاع المعدة في بقعة من أراضيها، ناهيك عن النظام الحالي الذي تضمنه النظام الجديد للواء والذي يلحق ضرراً واضحاً بصالح سورية .

كما اثارت المذكرة الى اهمال رأي سكان اللواء لتقرير مصيرهم بما يؤكد

استهانة واضحة بمبدأ حق تقرير المصير ، لاسيما وان القرار صادر عن عصبة الأمم ...

فقد أجتمع في 1 تمور ١٩٣٨ كل من ناجي شركت سفير العراق في تركيا ونظيره السوري عادل ارسلان مع الدكتور رشدي آراس وزير خارجية تركيا وجرت مفاوضات التقسيم في ضوء ما يأتي:

(١)تقسيم الاسكندرونة بين تركية وسورية وايجاد حدود طبيعية بين البلدين على ان تكون مدينة أنطاكية في القسم التركي . (٢) تبادل السكان الاتراك والعرب (3) تبنى مدينة الاسكندرونه التي ستصبح في القسم التركي ميناء صالحاً للتجارة السورية وذلك منح سورية منطقة حرة في الميناء (٤) الدخول في المفاوضات رأساً على هذا الأساس مع دعوة فرنسا للاشتراك فيها. لقد أحدثت أتفاقية ٢٣ حزيران ١٩٣٩ ردود فعل شديدة في سورية واحتج المجلس النيابي والحكومة السورية وخرجت المظاهرات وأرسلت الاحتجاجات الى انسى حد تمكنوا عليه للتعبير عن سخطهم أراء مصير الاسكندرونة ، فازداد توتر العلاقات الفرنسية السورية ومما زاده فشل السوريين في الحصول على مصادقة البرلمان الفرنسي على معاهدة ١٩٣٦ فأضطر رئيس الجمهورية السورية هاشم الأتاسي الى الاستقالة في ٧ تموز ١٩٣٩ بعد أن سبقه رئيس وزرائه . جميل مردم ، الى ذلك . وقد واجه المفوض السامي الفرنسي هذا الموقف باجراءات تنسجم ومتطلبات الحرب ، التي أخذت تلوح في الافق القريب جداً فعمد إلى تعطيل الدستور وحل المجلس النيابي وحكم سورية من مجلس مديرين خاضع لسلطته